منهج النحاة في انتقاء كلام العرب ودراسته في نظر تمام حسان

أ . مبروك بركات

مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية – وحدة ورقلة –

الملخص: لقد عني علماء أصول النحو بتحديد مصادر المادة اللغوية التي تستقى منها القواعد ومنها كلام العرب، وسيستقطب هذا البحث هذا المصدر مبينا أقسامه، والمعايير التي استند إليها النحاة في انتقاء ما يصلح منه مادة لهدفهم، كما نقف على المراحل التي ساروا عليها في دراسته. وسيتم استجلاء هذه المفاهيم حيال كلام العرب من خلال جهود تمام حسان النحوية واللسانية التي ضمنها في كتاباته المختلفة، وأبرزها: الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب.

الكلمات المفاتيح: منهج – النحاة – كلام العرب – المادة اللغوية – جهود تمام حسان.

أولا: مفهوم كلام العرب وأقسامه: يُعَدُّ كلامُ العرب المصدرَ الثالثَ من مصادر المادة اللغوية عند النحاة من الوجهة النظرية، ولكنه يحتل المرتبة الأولى عندهم عمليا[1]، ويقصدون به "ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم"[2] شعرا كان أم نثرا.

– **1 الشعر:** لقد أولى النحاة الشعر اهتماما كبيرا "إلى درجة ألهتهم أو كادت تلهيهم عما عداه من الكلام"[3] ؛ لأنهم وجدوا فيه" المادة الخصبة التي تمثل المتعدد من الأساليب والكثير من الاستعمالات"[4]، ولم ينل الشعر هذه الحظوة الكبيرة من النحاة غهبا، وإنما هناك مجموعة من الأسباب جعلتهم يقدمونه على غيره من مصادر المادة اللغوية، منها:

– المنزلة العظيمة التي كان يتمتع بها الشعر في نفوس العرب.

– قلة ما وصل إلى النحاة من نثر العصر الجاهلي الذي تطمئن إليه نفوسهم.

– سرعة حفظ الشعر وانتشار تداوله. إضافة إلى أنه يمثل الطبقة العليا من كلام العرب في باديتهم وحاضرتهم أكثر مما يمثلها الكلام المنثور[5].

وقد انتقد الأستاذ تمام اعتماد النحاة على الشعر في التقعيد كثيرا، على الرغم من اشتماله على الضرائر، ومن خصوصية بنائه وتركيبه التي تجعله قاصرا عن تمثيل اللغة الفصحى تمثيلا كاملا أو مقبولا على الأقل[6].

– **2 النثـــر:** لك الخطبُ والمخاطبات والحكم والأمثال والرسائل، ولم يغفل النحاة النثر في الاستشهاد النحوي، غير أنه لم يَرْقَ عندهم إلى مرتبة الشعر ويعود ذلك إلى أن النصوص النثرية الطويلة كالخطب مثلا ليس من السهل تعلقها في الذهن، ما جعل النحاة لا يطمئنون إلى سلامة نصوصها، ولذلك توجهوا إلى الأمثال لقِصَرِها ويُسرِ حفظها، ودفعهم إلى التقليل من الاستشهاد بالنثر عسر استخراج القواعد منه أيضا، لبعد الاطراد فيه[7] .

ثانيا: محددات انتقاء كلام العرب: لقد ذَيَّلَ النحاة مبحث كلام العرب بعدة نقاط تحديدية لقبول المادة اللغوية المأخوذة منه، وهذه التحديدات التي توزعت بين ما يخص المادة اللغوية أو الناطقين بها، اقتضتها المنهجية التي اتبعوها والظروف التي اكتنفت عملهم، وقد أصبحت محل نقاش ودراسة من الباحثين المحدثين وأبرزها:

– **1 السليقة اللغوية:** السليقة لغة "الطبيعة والسجية، وفلان يقرأ بالسليقة أي بطبيعة لا بتعلم"[8]. أما معناها الاصطلاحي فإن هناك تباينا حياله، وسنتبينه فيما يأتي:

1 –1 السليقة في نظر القدامى: اتخذ اللغويون السليقة سبيلا من سبل تحديد المادة اللغوية المقبولة للتقعيد، فقد تصوروا أن هذا المعيار يدل على فصاحة من تؤخذ عنه اللغة، وكان جلُّ اللغويين والنحاة القدامى ينظرون إلى السليقة على أنه طبع وفطرة راسخة في الجنس العربي، وهم بهذا ينفون إتقان العربية على غيره

وكأن هناك أمرا سحريا يمتزج بدماء العرب ويختلط برمالهم وخيامهم، يورثه العرب لأطفالهم، وترضعه الأمهات لأطفالهن في الألبان[9].

وتَصَوَّرَ النحاة أن هذه السليقة تجعل من تخَلَّلَ بها غير قادر على أن ينفك عن لهجته، ولا أن يَرِدَ اللحنُ على لسانه، ويورد ابن جني في خصائصه أمثلة يدلل بها على ذلك منها ذلك الخبر الذي يروي فيه عن أعرابي قرأ قوله تعالى: ﴿ **طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ** ﴾[10]، "طِيبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ" ولماَّ قيل له طوبى، قال طيبى، ولما أعيد عليه قال طيبى كذلك، ولماَّ ينطق بها، قيل له طو طو، فقال طي طي، ويتبع ابن جني هذا الخبر بتعليق يقول: "أفلا ترى إلى هذا الأعرابي، وأنت تعتقده جافيا كزاًّ، لا دمثا ولا طيّعا، كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء فلم يؤثر فيه التلقين"[11]، ويبين هذا التعليق أن ابن جني يعتبر موقف الأعرابي دليلا على صدق الطبع اللغوي فيه، ولكن الواقع اللغوي يفند هذا الزعم، إذ "ليس صحيحا أنه قد نبا عنها طبعه بل نبا عنها قصده، ولو أراد أن يتعلمها لكان له ما أراد"[12]. وإن ابن جني الذي أظهر ميلا إلى ربط السليقة بالطبع والفطرة يورد نصوصا في خصائصه تمنح السليقة معنى الاكتساب، ومنها قوله: "حدثني أبو علي رحمه الله قال: دخلت «هيتا» وأنا أريد الانحدار منها إلى بغداد فسمعت أهلها ينطقون بفتحة غريبة لم أسمعها قبل، فعجبت منها وأقمنا هناك أياما، إلى أن صلح الطريق للمسير، فإذا أنني قد تكلمت مع القوم بها"[13]. وعلى الرغم من أن كلمة اللغويين القدامى كادت تتفق على أن السليقة اللغوية طبع وفطرة، فإننا نقف على رأي يذهب إلى أنها اكتساب وتَعوُّدٌ، ويمثله ابن خلدون.

لقد استخدم ابن خلدون (ت808 هـ) مصطلح «الملكة» للدلالة على حمل السليقة لمفهوم الاكتساب، وقد بين نظرته هاته في قوله: "والملكات لا تحصل إلا بتكرار الأفعال لأن الفعل يقع أولا وتعود منه للذات صفة، ثم تتكرر فتكون حالا ومعنى الحال أنه صفة غير راسخة، ثم يزيد التكرار فتكون ملكة راسخة"[14]

ويقول في موضع آخر عن الملكة إنها "تحصل بممارسة كلام العرب وتكرره على السمع"[15]. وإن ابن خلدون بهذه اللفتات التي أودعها في مؤلفه «المقدمة» عن الملكة (السليقة) يكون قد سبق الدراسات الحديثة التي رأت في تكلم الإنسان باللغة ناتجا عن التمرن والتعود والممارسة[16].

1 – 2 السليقة في نظر تمام حسان: لقد كانت نظرة الأستاذ تمام للسليقة نابعة من الدراسات اللسانية التي تؤكد على ارتباط اللغة بالمجتمع – كما هو مقرر في الفصل الأول – ما يجعل التكلم باللغة ناشئا عن الاكتساب والتعود والتدرب لا من منطلق أنها فطرة راسخة في دم العربي[17].

وقد تناول هذه المسألة مستخدما مصطلحين، هما الخليقة والسليقة: أما الخليقة فإنه يرتضي لها معنى شبيها بمعناها اللغوي، ويقصد بها "أن الإنسان بطبعه مجبول على استخدام اللغة وأنه لا يستطيع أن يحيا في مجتمع إلا بواسطة هذه الأداة الخطيرة"[18]، فالمقصود بالخليقة آلة النطق التي تمكن الفرد من الكلام.

أما السليقة فيرى أنها "اكتساب لغة المجتمع الذي يعيش فيه المرء"[19]، والعلاقة التي تربط الخليقة بالسليقة أن الأولى تدفع إلى الثانية "أي أن طبع الناطقية يدفع إلى اكتساب لغة بعينها"[20].

وما نخلص إليه أن تمام حسان ينكر أن تكون السليقة طبعا في العربي، بل يشدد إنكاره هذا في قوله: "ولو كانت السليقة طبيعة في العربي ما وجد اللحن ولو تعاونت على إيجاده عوامل الأرض. والذي لا جدال فيه أن اللحن كان معروفا قبل الإسلام وبعد ظهوره"[21]. ونوافقه في الذي ذهب إليه، فالسليقة ناتجة عن الاكتساب وهي مرحلة من مراحله؛ إذ يبدأ المتكلم مقلدا إلى أن يصل إلى إتقان اللغة، والتكلم بطلاقة، دون عناء ولا شعور بخصائص كلامه[22].

وانطلاقا من هذا الفهم للسليقة فإنه يتاح الاستشهاد بشعر الشعراء الذين هم من أصل غير عربي، إذا أتقنوا اللغة العربية، وتوفرت في كلامهم الفصاحة.

2- التحديد الزماني والمكاني: لقد انجر عن فهم النحاة للسليقة تحديد زماني ومكاني للمادة اللغوية، راموا من خلالهما ضمان توفر النقاء والفصاحة في المادة اللغوية التي سيستنبطون منها القواعد.

- أ - **التحديد الزماني:** لقد حدد النحاة إطارا زمانيا للمادة اللغوية الشعرية والنثرية:

أما المادة النثرية فقد جعلوها في قسمين: قسم مقطوع بحجيته، وهو الذي قيل في فترة زمانية محددة بقرابة ثلاثة قرون، قرن ونصف قبل الإسلام، وقرن ونصف بعده. وقسم ثان تمثله المادة النثرية التي قيلت بعد هذه القرون الثلاثة حتى أوائل القرن الرابع الهجري، وقد فرق النحاة بين المنقول منها عن أهل البادية والمنقول عن أهل الحضر حيث استشهدوا بالأول، وتركوا الاستشهاد بالثاني[23].

أما المادة الشعرية فقد قسموا فيها الشعراء إلى أربع طبقات مرحلية:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى.

الطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان.

الطبقة الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة: المولدون، ويقال لهم المحدثون كبشار بن برد وأبي نواس.

وقد أجمعوا على الاستشهاد بالطبقتين الأوليين، أما الطبقة الثالثة فقد مالوا إلى صحة الاستشهاد بكلامها، في حين استنكفوا وأعرضوا عن الاستشهاد بالطبقة الرابعة[24].

ومن خلال هذا التقسيم نخلص إلى أن النحاة توقفوا عن الاستشهاد بالشعر عند منتصف القرن الثاني الهجري أي إلى أوائل الدولة العباسية، وهي فترة زاد فيها اتصال العرب بالأعاجم .

وتجدر الإشارة إلى أن بعض النحاة لم يلتزموا بهذا التحديد، ومنهم الزمخشري الذي استشهد بشعر أبي تمام، وقال فيه: "وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه. ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه"[25].

وقد أبدى تمام حسان عدة ملاحظات على هذا التحديد الزماني، مستندا في ذلك إلى أفكار المنهج الوصفي، ومن تلك الملاحظات:

– يرى أن النحاة وقعوا في مخالفة منهجية، فقد شمل تحديدهم الزماني مراحل زمانية متعاقبة من تاريخ اللغة، لا يمكن أن تظل اللغة فيها ثابتة على حالها[26].

– ويرى أنه كان على النحاة أن يدرسوا كل مرحلة من المراحل دراسة وصفية على حدة[27].

– لام النحاة في تحديد الاستشهاد بمراحل معينة، وكان في الإمكان أن تجري دراسة اللغة على مراحل وعصور باستقراء ما يجد من النصوص إلى يومنا هذا[28].

ولكن الأستاذ انتبه إلى الظروف التي رافقت عمل النحاة، فحاول التماس بعض الأعذار لهم، منها:

– إن المنهج الذي سلطه على عملهم لم يكن معروفا في زمانهم.

– إن الفارق الزمني بين القدامى والمحدثين يعطي لهؤلاء تجارب القرون السابقة مالم يتهيأ مثله للنحاة الذين كانوا في طلائع الطريق، فهم قد أصلوا هذا العلم على غير مثال سابق.

– خلط النحاة بين عصور مختلفة عائد إلى أن معاصرة الراوية للنحوي تجعل كل ما يقدمه الراوية متحدا إلى حد كبير في طريق الأداء غير صالح للكشف عن اختلاف العصور[29].

ونظرا لهذه الأعذار الملتمَسَة فإننا نجده في موضع آخر يقف موقفا وسطا حيال التحديد الزماني للمادة اللغوية، موقف لا يلغي رؤية النحاة، ولا نظرة المنهج الحديث، يقول: "والمنهج السليم هنا أن يبطل النحاة الاستشهاد بشعر المحدثين ولكنهم في نفس الوقت يدرسون المرحلة الجديدة الناجمة عن تطور طرق التركيب ويجعلون شواهدها من الشعر والنثر المعاصرين دون القديمين"[30].

أما النقود التي وجهت للتحديد الزماني، وخاصة ما تعلق منها باشتماله لمراحل متعاقبة فيبدو أن اللغة العربية لها خصوصياتها التي تميزها من اللغات الأخرى حيث احتفظت لحين تأصيل الأحكام اللغوية بكثير من سماتها وخصائصها، ما جعلها لغة عربية موحدة، زادها القرآن وحدة وقوة[31]، إضافة إلى أن هذا التحديد فرضته الظروف والدوافع، فالنحاة لم يذكروا أنهم يقعدون للغة العربية العامة وإنما هم يقعدون لهذه العربية التي تصلح لفهم لغة القرآن [32].

ولكن هذا لا يعني أننا نبرئ منهج النحاة في التحديد الزماني من كل عيب، بل هناك مثالب التصقت به، كاحتكام بعضهم إلى معايير من خارج اللغة، فقد احتكموا للسلوك الشخصي للشاعر الذي ينوون الاستشهاد بشعره، وظهر ذلك في رفضهم الأخذ ممن اشتهر بالشرب والمجون[33]، حتى وإن أقروا بفصاحته، وكان الأولى بهم أن يقدموا معيار الفصاحة على غيره، إذ هو المقصود في هذا المضمار.

– **ب – التحديد المكاني:** اقتضى هذا التحديد من النحاة أن يأخذوا المادة اللغوية من قبائل معينة، اعتقدوا أن "الفصاحة كامنة فيها لم تتأشب بالخلاط أو المجاورة فكان قلب الجزيرة العربية – في نظرهم – أنأى مما يخافون منه"[34].

ولعل أشهر النصوص التي أوردت القبائل التي استقى منها النحاة المادة اللغوية هو نص أبي نصر الفارابي (ت 339 هـ)، وقد رواه السيوطي في كتابه الاقتراح يقول: "قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بـ « الألفاظ والحروف»: «كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند

النطق، وأحسنها مسموعا، وأبينها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أُخِذَ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم، قيس وتميم، وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب، والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم من حولهم"[35].

ونلمح في هذا النص تحديد الفارابي ستةَ قبائلَ أُخِذَت عنها المادة اللغوية وهي: قيس وتميم وأسد، ثم تلي هذه القبائل، هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين.

كما حُدِّدَت في هذا النص القبائل التي لم يؤخذ عنها وهي كل قبيلة حضرية وكل قبيلة جاورت وتاخمت الأمم الأعجمية، فارتطن لسانها.

ويرى تمام حسان أن هذه المعايير التي استند إليها النحاة في اختيار المادة اللغوية – بناء على رأي الفارابي – معايير تلفيقية لها أثرها في المعنى النحوي والصرفي[36].

ويذهب في موضع آخر أن معيار اختيار النحاة لهذه القبائل يؤول إلى قربها من البصرة – مهد الدراسات النحوية – وسهولة الرحلة إليها والرجوع منها على الرواة وأصحاب الأخبار واللغة[37].

وما توصلنا إليه هو أن نص الفارابي الذي أورده السيوطي لا يمكن أن يُتَّخَذَ معيارا ولا سندا ثابتا في بيان القبائل التي أُخِذَت منها المادة اللغوية، والتي لم تؤخذ منها أيضا[38]؛ لأن ما جاء في هذا النص يناقضه موقف النحاة العملي، فقد أخذوا عن قبائل لم ترد في هذا النص، كما أخذوا عن قبائل حضرية، وهذا الواقع العملي هو الذي دفع أبا المكارم إلى القول: "إذن ليس صحيحا ما قرره السيوطي من أنه

«لم يؤخذ عن حضري قط» فقد أخذ النحاة عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية"[39].

ومن شواهد الموقف العملي التي تنقض ما جاء في هذا النص أن سيبويه مثلا استشهد بشعرٍ لقبائل حضرية ؛ حيث استشهد بشعراء بكر وتغلب بعد شعراء تميم وهوازن، كما استشهد بشعراء عبد القيس وإياد وغسان وقضاعة[40].

ووقف عصام أبو غربية – وقد درس أصول النحو عند السيوطي – على عدم التزام السيوطي نفسه بالاستشهاد بالقبائل المحددة في النص السالف، فقد استشهد بشعراء من ثقيف وتغلب وعبد القيس وبكر واليمن وحاضرة الحجاز وغيرهم[41].

وأما ما قد يرد من نقد على النحاة في عدم تناول كل لهجة قبلية على حدة، فهو نقد نابع من المنهج الوصفي الحديث، في حين أنه ينبغي – ابتداء – نقد منهجم من منطلق الظروف التي لابست عملهم، وهي تلك التي أوردناها في التحديد الزماني.

ومن المسائل التي يمكن أن تدرج في محددات المادة اللغوية، هي اللغة الفصحى، التي تشعبت مفاهيم الباحثين المحدثين تجاهها.

– **3 اللغة الفصحى:** إن تأسيس اللغة الفصحى عند أي أمة من الأمم عائد إلى اختيار الجماعة اللغوية للغة ما أو لهجة من اللهجات يستخدمونها في توصيل ما يهم الأمة بكاملها ولذلك الاختيار دواع مختلفة[42] تختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة.

وقد كادت تجتمع كلمة الباحثين القدامى على أن اللغة العربية الفصحى هي لهجة قريش ؛ إذ يقول ابن فارس عنها: "أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم أن (قريشا) أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة"[43]، والرأي نفسه نلمحه عند ابن خلدون (ت 808هـ)، فقد ذهب إلى أن "لغة قريش أفصح اللغات العربية وأصرحها لبعدهم عن بلاد العجم"[44]، بل يرى أن فصاحة القبائل تقاس بالقرب من قريش والبعد منها .

وقد ساق النحاة مجموعة من الميزات التي أهَّلت هذه اللهجة لهذه المنزلة، منها النفوذ الديني، والنفوذ السياسي، والنفوذ التجاري، كل هذه المزايا وغيرها مكنت لها النفوذ اللغوي على باقي اللهجات أيضا[45].

أما تمام حسان فإنه يرفض أن تكون اللغة الفصحى هي لهجة قريش وحدها، بل هي في – نظره – "لغة العرب جميعا تم نموها في المجتمع العربي في عمومه، لا في قبيلة بعينها، وتقلبت في نموها عناصر من جميع اللهجات، حتى بدت قريبة إلى كل لهجة"[46] .

ويرى أن الرأي القائل بأن اللغة الفصحى هي لهجة قريش يتعارض مع كثير من المسلمات التي لا مشاحة فيها بين المشتغلين بالدراسات العربية والإسلامية وقد ذكر سبعة أمور، وهي :

– إن القرآن نزل بلسان عربي مبين، ولم ينزل بلسان قرشي.

– نزل القرآن على سبعة أحرف، وتعددت قراءاته، وكلها مروي بالسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم، وفي أكثر هذه القراءات ظواهر لغوية لم تشتمل عليها لهجة قريش.

– إن لهجة قريش كان لها من الخصائص ما لم يشع في الاستعمال العربي، إذ المعلوم أن تحقيق الهمزة في الفصحى أشيع من تسهيلها، على الرغم من أن التسهيل في لهجة قريش .

– إن النصوص الأدبية الجاهلية التي بين أيدينا تكاد تكون خالصة لقبائل غير قريش، إذ لم يسمع عن شاعر جاهلي فحل من قريش.

– إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يرى للهجة قريش أنها لهجة العرب جميعا، ومن ثم كان يخاطب أبناء القبائل بلهجات قبائلهم مشيرا بذلك إلى أن هذه اللهجات لها من الفصاحة ما للهجة قريش.

– لقد حدد النحاة قبائل الفصاحة وجعلوا لهجاتها مصادر للنحو العربي، ولم يقصروا الأخذ عن قريش، بل لم يقبلوا الأخذ عن قريش، وإنما سمعوا ممن عداها من قبائل الحجاز .

– إن دعوى تغلب لهجة قريش على لهجات القبائل الأخرى وتحولها إلى لغة مشتركة ليس لها سند تاريخي يدعمها[47].

وقد ذهب عبد الغفار هلال إلى أن رأي تمام حسان في لهجة قريش فيه بذور استشراقية، إذ يذهب بعض المستشرقين إلى أن ما يدَّعيه بعض العلماء من أن لهجة قريش يغلب على الظن أنها هي اللغة الفصحى غير صحيح ؛ لأنها خليط ومزيج من لهجات القبائل الأخرى[48].

ويبدو أن النقاط التي طرحها تمام حسان لها وجاهتها وسندها العلمي، بيد أن فيها "إهمالا لدور المركز الذي يقوم بعمليتي الاستقطاب والانتشار، استقطاب الخصائص المشتركة والمقبولة لدى عموم القبائل، ثم بثها في المجتمع مهما تباعدت أطرافه، وقريش هي المركز الذي عمل خلال زمن لا نعرف مداه على هذا النحو حتى تم تشكل العربية الفصحى المشتركة"[49].

وبناء عليه فإننا نذهب إلى أن اللغة الفصحى هي لغة مشتركة[50] لا تنتمي صفاتها أو عناصرها إلى بيئة محلية بعينها[51]، بل أخذت من مختلف اللهجات العربية، ولكن لا نجحد إسهام ودور البيئة القرشية في تكوين هذه اللغة الفصحى المشتركة ونموها ؛ لما تميزت به من خصائص، لا يمكن إغفالها تماما، ولا المغالاة فيها إلى حد يخرج الباحث عن حدود البحث العلمي الموضوعي.

وأما عن التعامل مع المادة اللغوية المستندة إلى خصائص العربية الفصحى المشتركة فيذهب تمام حسان إلى أن النحاة لم يتضح الفرق في نظرهم بين هذه اللغة المشتركة وبين القبائل العربية من لهجات قبلية، كلهجة قريش ولهجة تميم

وغيرها، فقد حكموا اللغة المشتركة على غيرها فما وافقها قبل، ومالم يوافقها كان شاذا أو سماعيا لا يقاس عليه[52].

ويبدو أن النحاة كانوا على وعي بذلك، ولكن منهجهم التقعيدي سعى إلى بناء قواعد مطردة ، تستقى من اللغة العربية بمختلف لهجاتها، وما خالف المطرد عدوه شاذا، ناشدين في ذلك التيسير على المتعلمين.

- **ثالثا: مراحـــل دراسة كلام العرب:** تناول تمام حسان في ثنايا مؤلفاته الخطوات التي ينبغي أن يدرس الباحث كلام العرب عبرها، وقد انتظمت في ثلاث مراحل سار عليها النحاة القدامى، وهي:

1 / الاستـــقراء: لقد أشار النحاة إلى دور الاستقراء في التعريفات والحدود التي عرفوا من خلالها علم النحو، ومن ذلك تعريف ابن السراج (ت 316 هـــ) للنحو، يقول فيه: "علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب"[53] .

وينقسم الاستقراء إلى قسمين: استقراء تام، واستقراء ناقص:

أما **الاستقراء التام:** فهو "إثبات الحكم في جزئي لثبوته في الكلي على الاستغراق"[54]، ولما كان هذا الاستقراء صعب التحقق في الدراسات اللغوية لاشتراطه تتبع كل الجزئيات فإن تمام حسان يعتبره من خصائص العلم غير المضبوط[55].

وأما **الاستقراء الناقص:** فهو "إجراء الملاحظة على نموذج مختار من جملة الظواهر المدروسة التي لا حصر لها والاكتفاء بالقليل عن الكثير"[56]. ويصنف الأستاذ تمام هذا الاستقراء ضمن خصائص العلم المضبوط[57]، حيث يُستنَد إليه في العلوم التجريبية والإنسانية، فهو أداة فاعلة في الوصول إلى أحكام سريعة، ووسيلة إلى الصياغة العلمية للظواهر المدروسة. وما تحدثنا عنه سلفا من مصادر المادة اللغوية، يدخل ضمن عملية الاستقراء. وهذ الاستقراء الناقص هو الذي استعمله النحاة في التقعيد النحوي[58].

2 / التقسيم والتجريد: يأتي التقسيم والتجريد بعد مرحلة استقراء المادة اللغوية و**التقسيم:** هو «إيجاد أوجه الاتفاق والاختلاف بين المفردات، والقيام بضم المتفق منها في قسم واحد، وتصنيف المختلف في أقسام، كل بحسبه»، ويرى تمام حسان أن التقسيم المستَمَّد من أساسيات البحث العلمي خاضع لقانون الحالات الموضوعية وهو بهذا لا ينطبق بأي حال على التقسيمات غير الواعية، ولا ينطبق على التقدير الشخصي ؛ لأن العلم لا يقوم على أساس شخصي[59]. وهو بهذا يشترط في التقسيم أن يكون موضوعيا، وأن يكون مستمدا من اللغة في حد ذاتها لا من معايير من خارجها.

ومن النماذج التقسيمية التي تناولها تمام حسان بالدراسة تقسيم النحاة القدامى للكلم في النحو العربي. لقد ذهب النحاة إلى أن الكلم ثلاثة أقسام، يقول سيبويه (ت 180 هـ): "فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[60]. بل إن الزجاجي (ت337 هـ) يقطع ويجزم بسلامة هذا التقسيم، متحديا من يرى غير هذا الرأي، في قوله: "والمدعي أن للكلام قسما رابعا أو أكثر منه مخمِّن أو شاك ؛ فإن كان متيقناً فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسما خارجا عن أحد هذه الأقسام ليكون ذلك ناقضاً لقول سيبويه ؛ ولن يجد إليه سبيلا"[61] .

ويبدو أن النحاة مجمعون على أن أقسام الكلم ثلاثة ؛ إذ لم يشق عصاهم في هذا الرأي إلا جعفر بن صابر ؛ الذي رأى أن للكلم قسما رابعا، سماه خالفة، وزعم أنه هو الذي يسميه جمهرة النحاة اسم الفعل[62].

وقد وجد بعض الباحثين المحدثين في هذا الرأي الأخير سندا تراثيا يسوغ لهم إعادة النظر في التقسيم الثلاثي للكلم، فتمام حسان يرى أن تقسيم النحاة "بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المبنى والمعنى"[63]، وفي كلامه هذا إشارة إلى عدم دقة تقسيم النحاة نتيجة عدم اعتماده على المبنى والمعنى معا[64].

وقد قسَّمَ في كتابه «مناهج البحث في اللغة» الكلم إلى أربعة أقسام وهي: الاسم والفعل والضمير والأداة[65]، ولكنه نَقَدَ هذا التقسيم وقَدَّمَ بدله تقسيما سباعيا للكلم في كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها»، وهذه الأقسام هي: الاسم والصفة والفعل والضمير والخوالف والظروف والأداة[66].

ويبدو أن هذا التقسيم لا يسهم في تيسير تعليم النحو، ولكنه من منظور الدراسة المتخصصة تقسيم له نصيب من العلمية، من ناحية تتبعه ووصفه الدقيقين لأقسام الكلم، ولا يعني هذا أن النحاة لم يفطنوا إلى هذه الأقسام، بل كلها مبثوثة في أبواب كتبهم النحوية، ولغرض منهجي تمثل في إلحاق الأبواب المتشابهة مع بعضها ولمبدأ الاطراد أيضا، حصروها في ثلاثة أقسام.

وأما **التجريد** فيقصد به "خلق المصطلحات التي تدل على الأقسام"[67]، فهو مكمل للتقسيم، ولا ينفك عنه، ولذلك جاء مصاحبا له.

وقد حدد الأستاذ تمام بعض الاعتبارات التي ينبغي أن تراعى في وضع المصطلحات، وهي:

- أن يدل الاصطلاح المستعمل على مدلول واحد.
- أن تأتي دلالة الاصطلاح حقيقية عرفية لا مجازية.
- أن تكون الدلالة جامعة مانعة لا تحتمل التوسع أو الحصر، أي أن دلالة المصطلح لابد أن تحدد قبل الاستعمال.
- أن يكون لفظ الاصطلاح مختصرا حتى يسهل تداوله.
- أن يكون منسجما قدر الطاقة مع طرق صياغة الكلمات في اللغة التي يستخدم فيها[68].

ويخلص بعد هذا إلى أن للتقسيم والتجريد أثرا بالغا في البحث اللغوي، فهُمَا يعصمان الباحث من الضياع في فوضى المفردات المبعثرة[69]، كما يعتبران عتبةً

موصلةً إلى الغاية المنشودة، وهي القاعدة التي يتوصل إليها عن طريق عملية التقعيد.

3 / التقـــعيد: تجدر الإشارة – ابتداء – إلى أن هناك فرقا بين القاعدة والتقعيد فالقاعدة هي الغاية، وأما التقعيد فهو وسيلة من وسائل إنتاج القاعدة، ويمكن اختزال مراحل دراسة المادة اللغوية في عملية التقعيد[70] باعتبارها جهودا مترابطة تهدف إلى صياغة القاعدة.

وقد ميز تمام حسان بين نوعين من أنواع التقعيد، انطلاقا من ثنائية المعيارية والوصفية، وهما:

1- تقعيد وصفي: وفيه يلاحظ الباحث كل ما يسمعه، بحيث إذا عرضت عليه حالة جديدة عرضها على معلوماته السابقة، فإذا ناسبتها دخلت تحت نطاقِهَا، وإذا خالفتها لم تكن سببا في اتهام أصالة هذا النص، بل يعتبرها (الحالة الجديدة) ظاهرة فرعية إلى جانب القاعدة، قد تعضدها دون الطعن فيها [71] .

2- تقعيد معياري: وفي هذا التقعيد تكون القاعدة معيارا مطردا لا يجوز الخروج عنه ؛ إذ إن ما ورد من نصوص مخالفة للقاعدة يطعن فيها، وقد مثل لذلك بما حدث بين الفرزدق وعبد الله بن أبي إسحاق من منافرات[72].

ولما كانت القاعدة هي الغاية المنشودة من التقعيد، فقد حدد الأستاذ تمام للباحث اعتبارات ينبغي أن يراعيها في وضعها، وهي:

– أن يتبين الباحث أن القاعدة وصف لسلوك عملي معين في تركيب اللغة ويُلاَحظ أن يكون هذا السلوك مطردا حتى يعبر عنه بالقاعدة.

– إن القاعدة لهذا السبب جزء من المنهج لا جزء من اللغة.

– لابد أن تتصف القاعدة بالعموم، ولكن ليس من الضروري أن تتصف بالشمول، أي أن تكون عامة لا كلية، ومعنى ذلك أن القاعدة لا بد أن تنطبق على جمهرة مفرداتها، وليس من المحتم شملها جميعا فلا يشذ عنها شيء.

– أن تكون القاعدة مختصرة قدر الطاقة، فإذا طالت فقدت عنصرا هاما من عناصر كفايتها وفائدتها العملية.

– إيراد بعض الشواهد والأمثلة لتكون سندا للقواعد وإيضاحها لها، ويحسن أن تكون هذه الشواهد والأمثلة كثيرة إلى حد ما[73].

وبعد عرضه لهذه المراحل، أقر للنحاة القدامى اهتداءهم لهذه المراحل واتباعها في دراسة المادة اللغوية بعد جمعها، على نحو يثير الإعجاب – في نظره – على الرغم من وجود بعض الغلطات التي اكتنفت دراستهم[74].

ونخلص في الأخير إلى أن منهج النحاة في انتقاء المادة اللغوية من كلام العرب، وتحديد مراحل دراستها يكشف عن سلوكهم رؤية ومنهجية علميتين في البحث اللغوي، وأما تلك الهنات والغلطات التي اكتنفت عملهم فإن ريادتهم وسبقهم إلى إنشاء المنهج من غير مثال سابق تسوغ التماس العذر لهم في ذلك.

ومع هذا فإننا لا نرى ضيرا في الاستفادة من المناهج الحديثة في الوقوف عند منهج النحاة في دراسة المادة اللغوية ونقده، ولكن دون التجني عليهم وعلى جهودهم، فلكل ظروفه ومرجعيته ومنهجه.

الإحالات والهوامش

1 – ينظر: أحمد جلايلي، مراتب النصـــوص في الاحتجاج النحوي، مجلة الأثر، جامعة ورقلة ع 4، 2005، ص 26 – 32.

2 – عبد الرحمان السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، دار الكتب، ط2، دت، ص 112.

3 – تمام حسان، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، دط 2000، ص 96.

4 – محمد إبراهيم عبادة، النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه، مع ربطه بالدرس اللغوي الحديث، مكتبة الآداب، ط1، 2009، ص 28.

5 – ينظر: عصام عيد فهمي أبو غربية، أصول النحو العربي عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2006، ص 96.

6 – ينظر: تمام حسان، الأصول، ص 96.

7 – ينظر: المصدر نفسه، ص 97. محمد إبراهيم عبادة، النحو العربي أصوله وأسسه، ص 30.

8 – لسان العرب، ص 192.

9 – ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966، ص 20.

10 – سورة الرعد، الآية 29.

11 – ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط1، 2006، ص 95.

12 – محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، مصر، ط1، 1995 ص 138.

13 – ابن جني، الخصائص، ص 105.

14 – عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، ضبط محمد الاسكندراني، دار الكتاب العربي، دط 2006، ص 508.

15 – المرجع نفسه، ص 515.

16 – ينظر: محمد عيد، الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون، عالم الكتب، دط، دت، ص 25 – 144.

17 – ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، د1، 2000، ص 76.

18 – تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب ،ج1، ط1، 2006، ص 313.

19 – تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 87.

20 – تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 325.

21 – المصدر نفسه، ص 324.

22 – ينظر: رمضان عبد التواب، دراسات وتعليقات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 1414، ص 183.

23 – ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006، ص 220.

24 – ينظر: عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، قدم له محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية لبنان، ج1، ط1، 1998، ص 29 – 30.

25 – جار الله الزمخشري، الكشاف، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج1، ط2 2001، ص 119.

26 – ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 32.

27 – ينظر: المصدر نفسه، ص 32.

28 – ينظر: المصدر نفسه، ص 167.

29 – ينظر: تمام حسان، الأصول ص 97 – 103. ومقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 449 – 450.

30 – تمام حسان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، ط1، 2007 م.، ص 20.

31 – ينظر: نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، دار دجلة، الأردن، ط1 2007، ص 50.

32 – ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2008، ص 51.

33 – ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، الضرورة الشعرية في النحو العربي، مكتبة دار العلوم دط، دت ص 59. ومحمد إبراهيم عبادة، النحو العربي أصوله، ص 29.

34 – المرجع نفسه، ص 51.

35 – عبد الرحمان السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 112 – 113.

36 – ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 2006، ص 15.

37 – ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 83.

38 – لقد انتقد وناقش بعض الدارسين ما جاء في هذا النص من تحديد مكاني، تضيق العجالة عن عرض آرائهم ومناقشاتهم، ولذلك أكتفي بالإحالة إلى بعض المؤلفات التي وردت فيها. ينظر: حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء – التحليل – التفسير، دار الشروق الأردن، ط1، 2002، ص 71 – 72. وعبد الجليل مرتاض، اللسانيات الجغرافية في التراث اللغوي العربي، دار الغرب، الجزائر، دط، 2003، ص 30 – 36. وخليل أحمد عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، دار وائل، ط1، 2004، ص 17 – 34 .

39 – علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 40.

40 – ينظر: محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، مصر، ط1 2006، ص 253.

41 – ينظر: عصام عيد فهمي أبو غربية، أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، ص 102.

42 – ينظر: فرديناند دوسوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة عبد القادر قنيني أفريقيا الشرق، المغرب، دط، 2008، ص 290.

43 – أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت، ط1، 1993، ص 55.

44 – عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة، ص 509.

45 – ينظر: أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت ط1، 1993، ص 55. وعبد الغفار حامد هلال، اللهجات العربية نشأة وتطورا مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1993، ص 83 – 86.

46 – تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 68.

47 – ينظر: تمام حسان، الأصول، ص 71 – 72.

48 – ينظر: عبد الغفار حامد هلال، اللهجات العربية نشأة وتطورا، ص 91.

49 – أحمد محمد قدور، مدخل إلى فقه اللغة العربية، دار الفكر، دمشق، ط3، 2003، ص 118.

50 – يرى عبد الرحمن الحاج صالح أن ما يسمى اللغة المشتركة أسطورة وفكرة غربية، منبنية على التمييز بين العربية ولغة التخاطب، وقدم أدلة عزز بها رأيه. ينظر: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، دط، 2007، ص 147 – 161.

51 – ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6 1999، ص 82.

52 – ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 84.

53 – ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ج1، ط4 1999، ص35.

54 – محمد العميريني، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، دط 2007، ص 12.

55 – ينظر: تمام حسان، الأصول، ص 16.

56 – المصدر نفسه، ص 16.

57 – ينظر: المصدر نفسه، ص 16.

58 – ينظر: تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج2، ص 271.

59 – ينظر: مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، د ط، 1986، ص 236.

60 – عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج1، ط3، 1408، ص 12.

61 – أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق، مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ط3، 1979، ص 43

62 – ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، دط، 2004، ص 36 (تعليق المحقق).

63 – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 88.

64 – لقد تناولت بحوث عديدة مسألة أقسام الكلم عند تمام حسان بالعرض والمناقشة إلى حد الإسهاب، ما جعلني أقدم الإحالة إليها، على التفصيل. ينظر: فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، 1977، ص 137 – 170. ومحمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار الفكر العربي دط، دت، ص 69 – 75. وصفية بن زينة، مسائل الخلاف في أقسام الكلم بين بعض النحاة القدامى والمحدثين، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003 – 2004، ص 126 – 153.

65 – ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 195 – 209.

66 – ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 90 – 132.

67 – تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 149.

68 – ينظر: المصدر نفسه، ص 155.

69 – ينظر: المصدر نفسه، ص 149.

70 – ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، الضرورة الشعرية في النحو العربي، ص 84.

71 – ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 158.

72 – ينظر: المصدر نفسه، ص 158.

73 – ينظر: المصدر نفسه، ص 158 – 159.

74 – ينظر: المصدر نفسه، ص 159.